

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1536

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، 27 شباط/فبراير 2020، الساعة 10/15 صباحاً

الرئيس: السيد كارلوس ماريو فورادوري (الأرجنتين)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-05490(A)



* 2 0 0 5 4 9 0 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1536 لمؤتمر نزع السلاح. صاحبات السعادة، أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، إن جلسة اليوم ستُخصَّص للنظر في الحزمة التي عممتها الأمانة، يوم الاثنين 24 شباط/فبراير 2020، في الوثيقة CD/WP.626/Rev.2. وبالأمس، قدمت بعض الوفود طلبات لممارسة حقها في الرد خلال الجلسة العامة اليوم. وأنا أعتزم إعطاء الكلمة لهذه الوفود فور انتهائنا من النظر في الحزمة.

وقد تشاورت مع أغلبكم، كما فعل سلفي، السفير الجزائري بلباقي، الذي أشكره مرة أخرى على ما قام به من عمل جدير بالثناء لكي يتمكن المؤتمر من استئناف أعماله الموضوعية في دورته لعام 2020. ووفقاً للمادتين 28 و29 من النظام الداخلي، يلتزم المؤتمر بوضع برنامج عمل، ويتحمل الرئيس مسؤولية تقديمه. وقد تعذر علينا هذا الأمر مدة تزيد عن 20 عاماً. والآن أتيحت لنا فرصة أخرى للقيام بذلك. وإذا لم تنتهز هذه الفرصة، فعلينا أن نتحمل العواقب المحتملة لتفويتها على مستقبل هذه الهيئة.

وخلال فترة ترؤس الجزائر للمؤتمر، كنا قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى توافق في الآراء، بفضل اقتدار السفير بلباقي. ولكن تعذر ذلك في النهاية لأن بعض الوفود لا تزال لديها بعض التحفظات.

ومنذ اليوم الأول الذي توليت فيه رئاسة المؤتمر، نظمت عدة اجتماعات بصيغ مختلفة. وكما ذكرت يوم الجمعة الماضي، حاولت أن أتصل بمعظم الدول الأعضاء في هذه الهيئة، إن لم أقل كلها. وقابلت بعض الوفود مرتين أو أكثر، من أجل معرفة مواقفها والبحث عن السبل الممكنة للتغلب على هذا الوضع.

ولما تعذر الاتفاق على صيغة جديدة بسبب بعض المواقف الوطنية، اقترح أحد الوفود في أحد الاجتماعات أن يُستعاض عن فقرات المنطوق الثماني الواردة في الوثيقة CD/WP.626/Rev.1، التي عُمتت في 13 شباط/فبراير 2020، بفقرات المنطوق الست الواردة في الوثيقة CD/2119 التي اعتمدت في 19 شباط/فبراير 2018.

واستناداً إلى منظور رؤساء هذه الدورة الستة، استنتجنا، بعد إجراء مشاورات مع العديد من الوفود، بما في ذلك المنسقون الإقليميون، أن الحزمة المنقحة هذه يمكن أن تكون قابلة للتطبيق. وفي يوم الاثنين، طلبت عدة وفود إمهالها مزيداً من الوقت لكي تنظر في هذا المقترح مع حكوماتها. ولهذا السبب قررنا تأجيل اعتماد الحزمة. وبالأمس، طلبت بعض الوفود إتاحة إمكانية عقد جلسة عامة واحدة للنظر في المقترح قبل اعتماده.

وبعد أن تشاور الرؤساء الستة، الذين يتخذون جميع القرارات بصورة مشتركة، اتفقنا على أن نؤجل مرة أخرى اعتماد الحزمة. وهذا هو الوضع الحالي. وأود أن أبلغكم بأننا تلقينا تشجيعاً قوياً من غالبية كبار الشخصيات التي شاركت في الجزء الرفيع المستوى، بما في ذلك شخصيات من الدول المعنية. وأنا على يقين، في ضوء هذا الزخم، من أننا سنمضي في عملنا بحس سليم وبحسن نية حتى يكون بمقدورنا استئناف مهمتنا الفعلية. فبرنامج العمل ليس هو نهاية الطريق، بل هو بداية مرحلة جديدة لآلية نزع السلاح.

وبعد الاستماع بالأمس إلى الوفود التي مارست حقها في الرد، زاد اقتناعي الراسخ بأن عودة المؤتمر إلى العمل هو أمر يحتاجه العالم أكثر من أي وقت مضى. ونحن مدينون بذلك للمجتمع الدولي، ولبلداننا، ولدفعي الضرائب عندنا، ولتاريخ هذه الهيئة ولأنفسنا. لقد كانت جلسة الأمس مفيدة جداً، واستمعت باهتمام إلى الوفود. ومع أن الأمانة أوصتني بالتوقف عن إعطاء حق الرد، فقد قررت الاستمرار لأنه من المهم أن يفهم الجميع الوضع الذي نحن فيه في الوقت الراهن. فنحن لسنا في وضع

جيد، وهذا يعني أننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى أن نشرع في العمل في هذه القاعة وفي هذا المؤتمر. وإذا لم نتعاون ونتحاور، فإننا لن نبلغ أبداً الهدف المتمثل في إحلال السلام في هذا العالم. وأعتقد أن قرار الأمم يبين أن إيجاد حل للعديد من المشاكل يتوقف على ترك الحاجة المحندمة والدخول في حوار عادي.

والآن، أفسح المجال لأي وفد يود أن يعرب عن آرائه بشأن الحزمة المنقحة. وأعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا الموقر.

السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي أن أذكر في البداية بأن نائب الوزير، السيد بوتس، أشار بالأمس إلى أن جنوب أفريقيا ملتزمة بفعالية مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، فإنه من المهم ضمان اتباع الإجراءات بطريقة يمكن التنبؤ بها وتتسم بالانساق.

وترى جنوب أفريقيا أن المشروع الذي قدمته سيدي ينبغي أن يُعرض أولاً على المؤتمر لمناقشته. ونحن نعرب لك عن امتناننا لموافقته على أن يناقش المؤتمر المشروع أولاً. وهذا يتماشى مع الممارسة السابقة، التي تقضي بأن تجري المناقشات في إطار غير رسمي أولاً ثم في إطار رسمي. فهذا يتيح لكل وفد ضمان إبلاغ حكومة بلده بجميع الآراء التي يدلي بها الأعضاء وإطلاع الدول الأعضاء على الآراء التي ترد من الحكومة حتى تتمكن من المضي قدماً نحو بناء توافق في الآراء بشأن المشروع، وقد أثرت آراء الدول الأعضاء.

وأود أن أشدد على أهمية اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. ونود أن نحذر من التسرع، بدلاً من إفساح المجال لكي تسير الأمور بشكل طبيعي وفق وتيرتها الخاصة. إن التوصل إلى توافق في الآراء ليس بالأمر الهين. فهو عمل شاق بالفعل. والمؤتمر يشهد حالة جمود منذ 24 عاماً. وحين يُعلن أن المؤتمر خرج من حالة الجمود أخيراً، يجب، في رأينا، أن يُدعم ذلك الإعلان ببرنامج عمل نستطيع أن نفخر به جميعاً، وبمكنا جميعاً أن نشارك جماعياً في الإمساك بزمامه، وأن نحتفي به كلنا.

وأخيراً، أود أن أسجل رسمياً، بعدما استفسر العديد من الوفود من وفدنا عما إذا كنا نؤيد طرح قرار عام 2018 كبرنامج عمل، أن جنوب أفريقيا لم تؤيد قط طرح قرار عام 2018. وكل ما قلناه، في إطار مشاورة غير رسمية عقدت مع بعض أعضاء مجموعة الـ 21، هو أن الإجراءات تقتضي إطلاع جميع الوفود على كافة المقترحات توخياً للشمول والشفافية في هذه العملية التي ينبغي أن تكون أساساً للمناقشات والمشاورات. وفي ذلك الوقت، كان واضحاً أن هناك لبساً كبيراً فيما يتعلق بالمسائل المطروحة. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جنوب أفريقيا الموقر. وأعطي الكلمة لممثل المكسيك الموقر.

السيد مارتينيس رويس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أود أولاً أن أنوه بالجهود التي تبذلها لمواصلة البناء على أسس التعاون والتنسيق المتينة التي أرسيتها الرئاسة الجزائرية، ولا سيما الجهود المبذولة للعمل مع سائر الرؤساء في هذه الدورة من أجل إيجاد مقترحات عملية بشأن وضع برنامج عمل يستند إلى أساس واضح في ولاية مؤتمر نزع السلاح. ونحن نقدر تحليك سيدي بالمرونة في إمهال الوفود المهمة وقتاً إضافياً لدراسة مقترحك البديل بمزيد من التفصيل.

سيدي الرئيس، إننا ممتنون لتعميم الوثيقة CD/WP.626/Rev.2 مؤخراً، وهي وثيقة سعت فيها إلى تخطي الصعوبات التي أثارها بعض الوفود في الجلسات السابقة فيما يتعلق بمقترح الرئاسة الجزائرية. غير أننا نلاحظ أن مشروع المقترح الذي قدمته يجيد عن الصيغة المنقحة لوثيقة العمل التي نظر فيها المؤتمر في جلسته المعقودة في 14 شباط/فبراير. وفي هذا السياق، نود الحصول على مزيد من

المعلومات عن الأسباب التي استدعت هذا التغيير في النهج. ونحن نعلم أن مشاورات عُقدت مع عدة وفود وأن صيغة بديلة قد دُرست بهدف تكييف المقترح الجزائري الأخير. ولكننا نحتاج إلى معرفة المزيد عن الأسباب التي أفضت إلى اتباع هذا النهج الجديد، توخياً للشفافية وحفاظاً على الثقة.

وفيما يتعلق بمضمون النص الذي قدمته سيدي، نرى أن صيغة منطوق المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 قد اقتُبت حرفياً، ولم يتغير سوى العنوان فقرات الديباجة. ونحن نعتبر أن هذا الأسلوب ليس هو الأسلوب الصحيح لإحراز تقدم. فإذا كان مسار العمل المقترح هو إعادة طرح النص الذي اعتمد في عام 2018، فلنكن منسجمين مع النهج الوارد فيه.

وأخيراً، نعتقد أن مشروع المقترح الذي قدمته سيدي يتطلب مزيداً من العمل لضمان التقدم وفقاً لروح المقرر الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ووفد بلدي يشجعك سيدي على مواصلة الجهود من أجل وضع نص يؤدي إلى بناء توافق حقيقي في الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنجليزية): قبل أن أوصل، أود أن أشرح، لأسباب تبدو لي واضحة تماماً، لماذا تعذر إحراز تقدم بشأن المقترح السابق. فقد أدرجت هذه التغييرات في النص الجديد، الذي عُيّن منذ مدة - قبل بضعة أيام - لأن بعض الوفود اقترحتها. وفي المشاورات غير الرسمية، رأت وفود عديدة حاضرة هنا أنه نص قابل للتطبيق. ولا يمكن لأحد أن يقول إنه أخذ على حين غرة أو أن الوفود لم تُمهّل الوقت الكافي للتشاور مع حكوماتها، لأن هذا النص عُيّن صباح يوم الاثنين. وأود أن أشير إلى هذا الأمر رداً على ما قيل بشأن تعديل النص. وبعبارة أخرى، لم يكن النص السابق قابلاً للتطبيق للأسف، كما دُكر بوضوح في هذه القاعة في بيانات بعض الوفود التي لم تقبله. وشكراً.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الآن الكلمة لممثل اليابان المؤقت.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، نشكركم خالص الشكر على جهودك الدؤوبة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الحزمة. ونحن نقدر كثيراً الصيغة الجديدة المعروضة علينا. ونقدر أيضاً النهج الحذر الذي اتبعته، حتى يتسنى لجميع وفود الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تأخذ وقتها في التشاور مع حكوماتها.

وكما قلتم بوضوح، نُجسد هذه الوثيقة في معظمها صيغة توافق الآراء الذي تسنى التوصل إليه في عام 2018، ولذلك، لا أجد صعوبة في أن نعتمدها. ونحن نشاطرك الشعور الملح الذي أعربت عنه ودفعك إلى مناشدتنا جميعاً إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الوثيقة الشاملة. ومن الأهمية بمكان أن تحرز هذه الهيئة تقدماً بالنظر إلى أن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020 سيعقد في نيسان/أبريل. ولذلك، فإنني أؤيد تماماً المقترح الذي تقدمت به، من الناحية الإجرائية ومن ناحية المضمون على حد سواء.

الرئيس: أشكر ممثل اليابان المؤقت. أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا المؤقتة.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أنا لم أعد بياناً سلفاً، ولكنني أريد أن أقدم وجهة نظر بلد آخر من البلدان التي ستتولى رئاسة المؤتمر في عام 2020. لقد تعاون الرؤساء الستة تعاوناً وثيقاً على إعداد مشروع برنامج العمل وأعتقد أن مؤتمر نزع السلاح لم يعتد هذا النهج. واعتاد نهباً يقوم على أن يبذل رئيس واحد قصارى جهده من أجل وضع برنامج عمل، ثم يأتي الرئيس الذي يليه ليبدأ كل شيء من جديد. وليس هذا ما فعلناه هذه المرة. فقد بدأت الرئاسة

الحالية العمل على أساس أن المؤتمر لديه الحزمة اللازمة للعمل وأنه أجرى مشاورات مستفيضة. وأعتقد أنه أمر إيجابي أن نعقد هذه الجلسة اليوم وأن نستمتع إلى جميع الدول الأعضاء.

وحين أنظر إلى النصين، لا أجد هذا المقترح جديداً: فهو لا يختلف كثيراً عما قدم قبل بضعة أسابيع. ولا أعتقد أنه يتضمن شيئاً غير متوقع، وإن كنت أتفهم رغبة أعضاء المؤتمر في معرفة المزيد عن التغييرات المقترحة. ونعتقد أن المشروع الجديد يحمي مصالح كل طرف في هذه القاعة، ويتيح لنا في نفس الوقت إمكانية استئناف العمل، وفقاً لما تقتضيه منا المسؤولية الملقاة على عاتقنا. فما كنا نفعله هو عملية توليف دقيق، بدل أن نبدأ من نقطة الصفر. وقد اضطلع الرؤساء الستة بهذا الجهد بحسن نية لإعداد حزمة توفر الإطار للعمل الموضوعي. وأنا أتفق مع الزميل الموقر من جنوب أفريقيا فيما قاله بشأن الرغبة التي تحددنا في أن يكون لدينا برنامج عمل نستطيع أن نفخر به. ولكننا نريد أيضاً أن نكون فخورين بالمؤتمر. وأعتقد أن الآراء تختلف بشأن ماهية برنامج العمل المطلوب. فالنظام الداخلي يقضي بأن يضع المؤتمر برنامج عمل في بداية الدورة، ولكنه لا يقدم إرشادات كثيرة بشأن ما ينبغي أن يتضمنه برنامج العمل. وهو يمثل، على حد فهمي، أداة نستعين بها في الاضطلاع بعملنا؛ والواقع أن العمل الذي نقوم به هو أكثر أهمية. ويرى آخرون عن اقتناع أن وضع برنامج عمل يتطلب ولاية تفاوضية. وكان بودنا أن نطرح مثل هذا البرنامج؛ غير أن جميع المشاورات التي أجريناها تبين أن هذا الأمر متعذر حقاً في هذه المرحلة. فكيف السبيل إلى الوصول إلى المفاوضات؟ إننا بحاجة إلى إطار يتيح لنا أن نجلس في هذه القاعة، وأن يفهم كل منا الآخر أكثر، وأن ننصرف إلى وضع جداول أعمال مشتركة بشأن الولايات التفاوضية.

وكما قال العديد من المتدخلين في الأسبوع الماضي، "ينبغي ألا نجعل من الحل المثالي عدواً للحل الجيد". وأعتقد أن هذا جهد صادق يرمي إلى توفير إطار يتيح لنا إمكانية استئناف العمل. فهو أداة. والمؤتمر لم يُنشأ لكي يتفق على برامج عمل، بل أنشئ للتفاوض بشأن نزع السلاح، وهذا سبيلنا لمحاولة التوصل إلى ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا الموقرة. وأعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أشير إلى البيانات التي أدلى بها خلال الجزء الرفيع المستوى، والتي شدّد فيها جميع المندوبين على أهمية الحفاظ على الولاية التفاوضية وعلى دور هذه الهيئة الموقرة وموقفها الفريدين وتجنب أي محاولات ترمي إلى تحويلها إلى آلية تداولية.

وأود أيضاً أن أعرب لك عن شكري على عقد مشاورات غير رسمية بشأن المشاريع السابقة، التي شاركنا فيها، وكانت ثمرة مشاورات مكثفة استمرت قرابة شهر واحد في عهد الرئاسة الجزائرية. وقد أظهر ذلك اهتمامك بالتوفيق بين ملاحظات الوفود المعنية. ونحن نشجعك على أن تسير على هذا النهج وأن تعقد المزيد من المشاورات الثنائية أو العامة، سواء في إطار غير رسمي أو في إطار رسمي، قبل أن نبت في هذا المشروع الجديد. وهذا ينسجم مع المادة 29 من النظام الداخلي. ولا بد لي أيضاً أن أشدد على ضرورة أن نتجنب التسرع في اعتماد نص يفتقر إلى العناصر الأساسية التي ينبغي أن تتجسد في برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. لقد أجرينا، كما ذكرت سيدي، مشاورات مكثفة، ولا سيما مع وفد بلدك. وجميع الحاضرين في هذه الغرفة يعلم أننا واجهنا بعض المشاكل وأننا لم نكف عن المحاولة. وكما ذكرت ممثلة أستراليا الموقرة، فإن بعض الأمور تعذرت لأن بعض الوفود لم تكن

مستعدة للموافقة على الحزمة. ومن المهم ألا يغيب عن أذهاننا أننا لسنا في عجلة من أمرنا. فنحن نتداول في هذا الموضوع منذ 22 عاماً. وكل ما نحاول القيام به هو إقرار برنامج عمل لأننا ملزمون بذلك بموجب النظام الداخلي. ويمكننا أن نختار بين تكريس حالة تأجيل اعتماد برنامج عمل لأسباب شتى، أو محاولة إقرار نص قد لا يكون مثالياً ولكنه معقول. ومن المهم أيضاً أن نأخذ في الاعتبار أن هذا المشروع هو ثمرة مشاورات مكثفة ومستمرة أجريتها مع العديد من الأعضاء، بما في ذلك في عطل نهاية الأسبوع، لإيجاد أرضية مشتركة.

والآن، أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): شكراً السيد الرئيس. اسمح لي في البداية أن أتوجه إليك بالشكر على توزيع النسخة المنقحة من مشروع المقرر وعلى جهودك وجهود فريقك في إعدادها.

واسمح لي في هذه المناسبة أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن المشروع. أولاً، من حيث شكل المشروع، بما أن المشاورات التي أجرتها الرئاسة الأرجنتينية كانت على النص المقترح من الرئاسة الجزائرية. والنص الذي أماننا يختلف عن النص الذي عملت عليه الرئاسة الجزائرية، فهو يضم عناصر جوهرية جديدة لم يجز التشاور اللازم بشأنها. بالتالي، فإننا نرى أنه كان يتعين قبل توزيع المشروع المنقح إجراء مشاورات حول المشروع المقترح للاستماع لمشاغل الوفود وتعليقاتها وملاحظاتها بشأنه. يرى وفدي بالتالي أن هناك حاجة لمزيد من التشاور على نحو يعكس الحرص على الاستماع لكافة المشاغل وأخذها في الاعتبار في سياق السعي لبناء التوافق.

ثانياً، من حيث المضمون، لاحظنا أن التعامل مع المقرر CD/2119 تم بشكل انتقائي. حيث تم اختيار بعض عناصر المقرر وإهمال عناصر أخرى، الأمر الذي أثار على توازن النص المقترح. ووضعتنا ذلك أمام نص مختلف عن الرزمة التي عملت عليها الرئاسة الجزائرية.

أكتفي بهذه الملاحظات الأولية. وأختم بالقول إن وفدي يدرك الجهود الكبيرة المبذولة من الرئاسات الست لاستكشاف سبل إعادة المؤتمر إلى العمل الموضوعي. لكنه يرى في الوقت نفسه أن المشروع المقدم ما يزال بحاجة إلى مزيد من التشاور والتحسين.

نشكركم، ونعرب عن استعدادنا للتفاعل بشكل بناء والتفاعل بروح إيجابية مع مساعيكم للتوصل إلى توافق لاستئناف العمل المضموني للمؤتمر. ونأمل باستمرار النهج المنفتح والشفاف والشمولي الذي سارت عليه الرئاسة الجزائرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك سيدي على هذا البيان. من المؤكد أن هناك عناصر جديدة؛ وإلا لكاننا نظرنا في المقترح السابق، الذي لم يُقبل. وفيما يتعلق بالوقت المخصص للمشاورات، التي عُقد الكثير منها بالفعل، أود أن أكرر أن هذا المقترح الجديد يستند على أي حال إلى مشاورات سابقة. صحيح أن بعض مضمات المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 قد اختير بأسلوب انتقائي، ولكن ذلك يعود لأسباب إيجابية، علماً أن الفقرات ذات الصلة بهذا الأمر قد حظيت بالقبول من قبل. ونحن نحاول أن نتوصل إلى نص معقول، كما قلت من قبل. وأشكر الوفد السوري على ما ذكره بشأن نيته التعاون مع هذه الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا المؤقت.

السيد مولر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. لم أكن أتوي أن آخذ الكلمة، ولكني أود أن أرحب ببيانك الافتتاحي الذي ذكرتنا فيه بالتزاماتنا تجاه دافعي الضرائب في بلداننا، وتجاه العالم بصورة أوسع، وتجاه أنفسنا. وإنني فخور بأن أكون قد شاركت في النهج الذي اتبعه فريق الرؤساء الستة. لقد تلقينا الكثير من التعليقات الإيجابية، بما في ذلك في المناقشة الحالية. غير أن

إظهار التأييد بالكلام لا يكفي. فالجميع يشيد بالجهود التي بذلها فريقنا، ولكن ينبغي أيضاً أن يمدوا لنا يد العون للوصول إلى نتيجة نهائية.

وكوننا ننظر في التنقيح الثاني لمشروع برنامج العمل لهو دليل على حدوث تطور معين. وما قمنا به هو عملية علنية وشفافة وجامعة حاولنا فيها وضع المشروع استناداً إلى صيغة حظيت سابقاً بقبول هذه الهيئة.

وأنا أرى أن وضع برنامج عمل يمثل علامة مهمة تدل على أن هذه الهيئة لا تزال حية. وكما قال آخرون، مُنحت الوفود الكثير من الوقت للنظر في المشروع بعناية والتشاور مع حكوماتها. ولهذا الغرض، أُتيح لها المشروع منذ ثلاثة أيام، في يوم الاثنين 24 شباط/فبراير 2020. ومنذ البداية، اختار الرؤساء الستة نهجاً واقعياً. وكما هو الشأن بالنسبة لأستراليا، كان الوفد النمساوي يأمل طرح وثيقة أكثر طموحاً تتضمن ولاية تفاوضية، ولكنني أعتقد أنه يتعين علينا أن نخطو خطوة أولى صغيرة في الاتجاه الصحيح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل النمسا الموقر. أعطي الكلمة الآن لسفير ألمانيا الموقر.

السيد بيروث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. ذكرت أنك أجريت العديد من المشاورات، التي اتضح منها أن الجهود التي بذلتها الرئاسة الجزائرية والرئاسات الأخرى لهذه الدورة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المقترح الأصلي لم تتكامل بالنجاح. وأفهم أنك بذلت كل ما في وسعك من أجل تجريب بدائل وإضافات من جميع الأنواع في المقترح الذي قدمته الرئاسة الجزائرية. وقد وصف ممثل أستراليا تلك العملية وصفاً موفقاً. وأفهم تماماً أنك اخترت - من باب محاولة دفعنا إلى تحقيق تقدم وإيجاد حل للمأزق الذي وجدنا أنفسنا فيه بعد انتهاء الرئاسة الجزائرية - الرجوع إلى الصيغة التي أُنقح عليها منذ عام 2018 كخيار محتمل يمكن أن ييسر عملنا هذا العام. وبودي أن أثني على ذلك الجهد.

وأنتفق مع زميلي النمساوي إذ قال إنه كان لدينا متسع من الوقت منذ تقديم هذا المقترح المنقح صباح يوم الاثنين لكي ننظر فيه ونتشاور مع الحكومات ونتخذ رأياً بشأنه. ولا سيما أن صيغته ليست جديدة، بل هو نص أُنقح عليه في عام 2018. ونحن الآن جالسون في قاعة المجلس، ونتشاور بشأن النص. وإذا كانت الوفود ترى مشاكل في النص بصيغته الحالية، فعليها أن توضح النقاط التي لا تستسيغها ولماذا لا تستسيغ نصاً وافقت عليه في عام 2018. وأنا من جانبي أأمل أن نستمتع اليوم بحوار مثمر تتمكن بعده من اعتماد برنامج عمل قد يكون، من وجهة نظر وفد بلدي، إما المشروع المنقح الذي عممته، أو شيئاً آخر. فنحن نتحلى بالمرونة لأن ما يهمنا هو أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح عمله. ولذلك، أتطلع إلى المزيد من التحوار وأعرب مرة أخرى عن أملتي في أن يصدر قرار في نهاية جلسة هذا الصباح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة السفير. أعطي الكلمة الآن للممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أوضح الملاحظات التي أدليت بها سابقاً لرفع أي لبس. إنني حين تحدثت عن المشاورات المكثفة، كنت أقصد بذلك المقترح الجزائري، وليس النص الجديد. ومع ذلك، أقترح سيدي الرئيس، إذا أمكن، أن نواصل هذه الجلسة العامة في إطار غير رسمي، حتى تتمكن الوفود من الإعراب عن ملاحظاتها بحرية. فرمما ساعدنا ذلك على أن نقرر ما إذا كان ينبغي الدخول في مناقشات بشأن مضمون المشروع الجديد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الموقر.

السيد لي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود أيضاً أن أشكر وأشكر سائر رؤساء هذه الدورة على جهودكم والعمل الشاق الذي قمتم به من أجل التوصل إلى اتفاق على الحزمة المقترحة لبرنامج العمل، وهي مهمة ملحة بالنسبة لنا جميعاً. لقد طلبت الكلمة لأضم صوتي إلى من سبقوا إلى الكلام وأعرب عن تأييدي القوي للمشروع المنقح، الذي كان ثمرة المشاورات المكثفة التي أجراها الرؤساء الستة لهذه الدورة، في الإطار الثنائي وغير الرسمي وفي إطار المجموعات الإقليمية.

وكما أكدت وزيرة بلدي في بيانها يوم الاثنين، فإنه بالنظر إلى البيئة الأمنية الراهنة والتحديات التي نواجهها، لا يمكننا تحمّل إضاعة المزيد من الوقت أو الجهد على نحو يحول دون إعادة المصادقية لمؤتمر نزع السلاح. وأنا أسأل لماذا فقدنا هذه المصادقية؟ إن ذلك يرجع في المقام الأول إلى أننا أخفقنا في الاتفاق على برنامج عمل لأكثر من 20 عاماً، بل وحتى 24 عاماً، كما ذكرت إحدى الدول الأعضاء. وفي هذه المرة، تشارك الرؤساء الستة في إعداد الحزمة المقترحة وأيدتها جميع الوفود تقريباً. وما فهمته هو أن دول أوروبا الغربية ودولاً أخرى ومجموعة الـ 21 والمجموعة الأحادية أيدت المشروع. ونحن نرى أنه لا يجدر بنا أن نفوت هذه الفرصة النادرة التي هئئت بروح ملؤها التعاون، بسبب بعض الاختلافات بيننا.

وفي هذا السياق، يحث وفد بلدي الجميع على إبداء أقصى قدر من المرونة والتعاون متمنياً أن تتمكن من الاتفاق على الحزمة المقترحة في مستقبل غير بعيد إن لم يكن اليوم، حتى نتمكن من الشروع سريعاً في المناقشات الموضوعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الموقر. وأعطي الكلمة الآن لسفير مصر الموقر.

السيد يوسف (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. بما أنني أتحدث للمرة الأولى في ظل رئاستك، دعني أهنئك على توليك مسؤولية رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لك سيدي، باسم وفد بلدي، كامل دعمنا واستعدادنا للتعاون معك. وأود أن أعرب عن خالص تقديري لكل ما بذلته من جهود وأبديته من تفاهم وتعاون. وأود أيضاً أن أهنئك على نجاح الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع.

سيدي الرئيس، إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن المأزق الذي وصل إليه المؤتمر يجب ألا يستمر وأن المؤتمر يجب ألا يدخر جهداً لكسر الجمود واستئناف عمله الموضوعي. ولكن، يجب ألا يكون ذلك على حساب ولاية المؤتمر.

وبما أننا دُعينا اليوم إلى الإدلاء بآرائنا بشأن مشروع المقترح المنقح، أود أن أقدم ملاحظات وفد بلدي الأولية. نحن نلاحظ أن التغييرات التي أدخلتها على المشروع تستند إلى المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119 لعام 2018، ونود أن نؤكد أن هذا يبدّل إلى حد كبير كونه المقترح الجزائري وجوهه. وبالنظر إلى طبيعة وأهداف مقرر عام 2018، نعتقد أنه من الضروري تغيير عنوان الوثيقة.

ونرى أيضاً أن الأفضل، في حال كان علينا المضي في هذا المقترح بالاستناد في عملنا إلى مقرر عام 2018 المتعلق بإنشاء الهيئات الفرعية، أن ندرج جميع فقرات ديباجة ذلك المقرر، التي صيغت بدقة وروعي فيها التوازن الحاسم بين شواغل مختلف الوفود؛ فإسقاط أي فقرة من تلك الفقرات من شأنه أن يخل بهذا التوازن.

والعمل الذي قامت به الهيئات الفرعية المنشأة في السنوات السابقة هو عمل قيّم. ومما يؤسف له أن هذا العمل اندثر ولم يوثق، لأن الهيئات الفرعية كانت تعمل بطريقة غير رسمية. ونأمل في أن تتمكن من تجنب الوقوع في نفس الخطأ هذا العام.

وقد أحطنا علماً أيضاً بقائمة المنسقين المقترحين للهيئات الفرعية والمنسق الخاص، ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر السفراء الموقرين على استعدادهم لتحمل هذه المسؤولية. ونحن على ثقة بأنهم سيضطلعون بواجباتهم بأعلى مستوى من الكفاءة المهنية والحياد والنزاهة.

سيدي الرئيس، في الختام، أشير إلى أن وفد بلدي ممتن غاية الامتنان للرؤساء الستة لهذه الدورة على جهودهم، وهي جهود دعمها وفد بلدي كثيراً ونحن مصممون على دعم رئاستك سيدي بقوة. وينبغي أن نسعى جاهدين للحفاظ على المؤتمر ومصادقته، ونعتقد أن مقترحك يمكن أن يفي بالغرض بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة السفير. أعطي الكلمة الآن لسفير إسبانيا الموقر.

السيد سانشيز دي ليران غارسيا - أوفيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. لقد عُرض علينا مشروع مقترح، وهو جديد لأنه يحمل تاريخ 24 شباط/فبراير 2020، لكنه ليس كذلك في الواقع لأنه يشير إلى نص يعود تاريخه إلى عامين. وأتاحت لنا أربعة أيام لكي نحلله وندرسه ونتشاور بشأنه ونتدبر أمره؛ وهو نص غير طويل، إذ يقع في صفحتين لا غير. ولكنني في غضون ذلك، تلقيت من عاصمة بلدي أكثر من 200 وثيقة كان علي أن أطلع عليها وهي أطول بكثير. ونحن الآن نجلس في اجتماع رسمي وصريح وشفاف يمكننا أن نناقش فيه ما لدينا من آراء ودوافع بأسلوب مهذب وسليم وبناء، دون الحاجة إلى مواصلة الجلسات غير الرسمية التي لا نحصل فيها جميعاً على كل المعلومات، ولا تُبين فيها الأسباب الكامنة وراء النتائج. لقد حان الوقت لكي نتكلم بوضوح ويقول كل واحد منا ما يراه صائباً أو خاطئاً في مشروع المقترح هذا.

وهو ليس مقترحاً مثالياً بطبيعة الحال. فرمما كان البعض منا يفضل المشروع السابق. كما أنه ليس مقترحاً يتيح لنا إمكانية الشروع فوراً في التفاوض. ولكنه مقترح يسمح لنا بتهيئة الظروف اللازمة لهذا التفاوض، وذلك حتى تتمكن من خلق الثقة وإطلاق الحوار لكي يكون بمقدورنا العودة إلى طاولة المفاوضات في المستقبل القريب.

وما يتعين علينا القيام به هو توجيه رسالة إلى المجتمع الدولي يفهم منها أننا قادرون على تحمل مسؤوليتنا، كما قلت سيدي. ولا يمكن أن نفخر بإخفاق آخر. والوثيقة المطروحة على الطاولة تمثل ما هو متيسر اليوم. وقد لا يكون الأمر كذلك غداً، وربما نحن بصدد تفويت فرصة أخرى. وإذا لم تكن لدينا الشجاعة اللازمة لإرسال رسالة سياسية من خلال الاعتماد الرسمي لبرنامج عمل حقيقي - وهو ما ينطبق على هذه الوثيقة - فعلينا أن نقرّ بأننا ضيعنا المصادقة وسنواصل الدوران في حلقة مفرغة 22 عاماً أخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل إسبانيا. وأعطي الكلمة لسفير جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، باسم جمهورية فنزويلا البوليفارية، نود أن نعرب عن تقديرنا لجهودك في توجيه أعمالنا. ونحن على يقين من أنك ستواصل السير بنجاح في النهج الذي بدأه الوفد الجزائري.

سيدي الرئيس، إن حكومة بلدي تدرس بشكل بناء ما عممته الرئاسة من مقترحات وردت يوم الاثنين. ولذلك، فإننا ننتظر وصول التعليمات منها. ونشير مبدئياً إلى أن مشروع المقترح المتعلق

برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام 2020 يتضمن تغييرات أُدخلت على مشروع المقترح الذي نوقش أصلاً في فترة رئاسة الجزائر للمؤتمر. وجسدت المقترحات الجزائرية توازناً دقيقاً وكان وفد بلدي على استعداد للنظر فيها بأقصى قدر من المرونة، من أجل التوصل إلى حل يمكن أن يفضي تدريجياً إلى الخروج من الجمود المؤسف الذي وصل إليه المؤتمر. ومن ناحية أخرى، فإن المقرر الذي اعتمد في شباط/فبراير 2018، وحلت فقرات منطوقه محل فقرات منطوق مشروع المقترح الوارد في الوثيقة CD/WP.626/Rev.1، أتى استجابة لمتطلبات بيئة دولية محددة جداً. ويعتبر وفد بلدي أن مشروع المقترح المتعلق بوضع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام 2020 وثيقة رئيسية، في حين أن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.627/Rev.1 هو مشروع ثانوي أو تابع للمقرر الرئيسي.

ووفقاً للمادة 28 من النظام الداخلي، يجب أن يتضمن إعداد برنامج العمل التوصيات أو المقترحات أو المقررات المشار إليها في المادة 27، التي تنص على أن يراعي المؤتمر "توصيات الجمعية العامة الموجهة إليه، والمقترحات المقدمة إليه من الدول الأعضاء فيه، وقراراته هو نفسه". وتنص المادة 19 على أن تجري أعمال المؤتمر أساساً في جلسات عامة، وإن كان يجوز له أن يستخدم ترتيبات أخرى، مثل عقد جلسات غير رسمية. وقد كانت الجلسات العامة هي آلية العمل العادية لهذا المؤتمر، لأنها عبارة عن اجتماعات مفتوحة للدول الأعضاء فيه. وخلال هذه الجلسات، تمارس الدول الأعضاء حقها في أن يستمع إليها جميع الأعضاء المشاركين. وفي الوقت نفسه، تحقق الجلسات العامة، الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، الشمول والشفافية، فيُفسح بذلك، المجال لكي تتحمل الوفود مسؤولية ما تدلي به من بيانات وتحصل على تعليقات رسمية بشأن شواغلها ومقترحاتها.

وعندما يتعلق الأمر بالجلسات الرسمية للمؤتمر، تورد آراء الدول بشأن المواضيع التي نوقشت في محاضر رسمية، مما يسمح بالاحتفاظ بأدلة مستندية بشأن الجوانب ذات الصلة من المقررات المتخذة، وبناء توافق في الآراء على الرغم من الاختلافات المحتملة. وفي ضوء ما تقدم، نعرب لك، سيدي الرئيس، عن امتناننا لعقد هذه الجلسة العامة الرسمية. ويفضل وفد بلدي أن نعقد في وقت لاحق جلسة غير رسمية لمناقشة الوثيقة كما ينبغي، وبأسلوب هادئ، وفقاً للنظام الداخلي.

ومن واجبات الرئيس أن يعمم المقترحات ويجري مشاورات غير رسمية، تكون إما ثنائية أو تتخذ صيغة مفتوحة أكثر، أو تُجرى على مستوى المجموعات الإقليمية الأوسع، لأن هذه الآليات تفيد في إيجاد حلول تحظى بتوافق الآراء. ونحن نشكرك سيدي الرئيس، على ما أجرته من مشاورات مكثفة. وفي هذا السياق، ينبغي التشديد على أن مجموعة الـ 21 لم تعقد بعد مشاورات بشأن هذه الوثيقة المقدمة بالذات، ويود وفد بلدي أن يستمع إلى تعليقات الوفود الأخرى في المؤتمر وآرائها لكي يصل إلى الاستنتاج الأسلم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً، سعادة السفير. إن المادتين 27 و28 من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح هما المبادئ التوجيهية التي يجب اتباعها من أجل إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل. ونحن نعتبر هاتين المادتين متكاملتين وتعززان بعضهما بعضاً وينبغي تفسيرها ككل متكامل. وللاعتناء لكلا المادتين، ينبغي أن تُراعى، في إعداد جدول الأعمال وتخطيط الأنشطة، التوصيات التي تقدمها الجمعية العامة إلى المؤتمر، والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء في المؤتمر، ومقررات المؤتمر. ونتيجة لمختلف التوصيات التي قدمت على مدى السنوات العشرين الماضية، بدأت العديد من العناصر المتصلة ببرنامج العمل تتبلور، ونعني بذلك العناصر التي تصب في اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل في أقرب وقت ممكن، يفضل أن يكون في بداية كل دورة، استناداً إلى الوثيقة CD/1864.

أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ماكاروفسكي (السويد) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. دعني أوجه شكري لك ولسائر رؤساء هذه الدورة على جهودكم. فأنتم تواصلون العمل الجيد الذي بدأه السفير الجزائري باقتراحه نصاً جيداً. وقد كان وفد بلدي، وجل الوفود على ما يبدو، على استعداد لقبول ذلك النص والموافقة عليه. غير أن النص أُرجع وأعدت سيدي صياغته وعرضت بعض المقترحات. والآن يبدو أن الوقت قد حان للحسم.

سيدي الرئيس، لقد مر على وجودي في مؤتمر نزع السلاح فترة طويلة. وهذا عامي الخامس هنا، واستمعت إلى جميع أنواع البيانات التي أدلي بها في هذه القاعة. وكان من أفضل ما سمعته بيانك يوم الجمعة الماضي، عندما دعوت إلى التحلي بالحس السليم، وحظيت دعوتك تلك بتأييد كامل من وزيرة خارجية بلدي في البيان الذي أدلت به أمام المؤتمر يوم الثلاثاء.

إننا نعرف ما هو معروض علينا. ونعرف ما تضمنه المقترح وما لم يتضمنه. وهو ليس مثالياً، ولكنه ممكن. وتجدر الإشارة إلى أن القرارات المتخذة في عام 2018 تجسد الإرادة السياسية لفعل شيء. وإذا لم تكن هناك إرادة سياسية، فإننا سنظل نجتمع في هذه القاعة لنستمع إلى جميع أنواع الحجج التي تبرر عدم إنجاز شيء لمدة 20 أو 25 سنة أخرى. فما هو معروض علينا نصاً مثالياً، كما قلت. ولكنه لا يخلو من قيمة. وهناك تعليق ممتاز آخر سمعته في هذه القاعة من السفير البرازيلي السابق، السفير دي أغيار باتريوتا، أثناء المفاوضات التي جرت في عام 2018. وقال قولته المشهورة "شيء أفضل من لا شيء". والآن لدينا شيء ممكن. وينبغي أن نلتفت لدعوتك إلى التحلي بالحس السليم والإرادة السياسية وأن نتبعها. فالبديل هو لا شيء، مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل السويد الموقر. وأشكرك على ما قلته في حق هذه الرئاسة. أعطي الكلمة الآن، لممثل تركيا الموقر.

السيد غوناش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أريد أن أتحدث بإيجاز لأشيد بجهود الرؤساء الستة لدورة عام 2020. وأود أن أذكرك بأننا أيدنا النص الذي قدمته الرئاسة الجزائرية وأن أقول إن تركيا تؤيد أيضاً هذه الحزمة كما هي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا الموقر. وأعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا الموقرة.

السيدة مارشان (بلجيكا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن التقدير الذي يكنه وفد بلدي للرؤساء الستة على روح التعاون الإيجابية التي أبدوها منذ كانون الثاني/يناير وعلى العمل المكثف الذي قاموا به لتقريبنا من توافق الآراء.

إن بلدي يؤيد الحزمة التي اقترحتها والصيغة المنقحة المعروضة علينا. لقد كنا قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى توافق في الآراء في الأسبوع الأخير من الرئاسة الجزائرية. وقد حرصت الرئاسة، السابقة والحالية على حد سواء، على عدم ممارسة الضغط على أي وفد، وخصصت كلتا الرئاسةين الوقت اللازم للتشاور مع جميع الوفود التي لا تزال تجد صعوبة في اعتماد النص. وتمثل هذه النسخة المنقحة الجديدة التي تستنسخ الصيغة المتفق عليها في عام 2018 ثمرة المشاورات الإيضائية التي أجريتها في الأسبوعين الماضيين. وهي صيغة متفق عليها كما أكد زملاء آخرون، ومن المفروض أن تلاقي القبول من الجميع.

ونحن أيضاً نشاطرك الرأي، سيدي الرئيس، بضرورة عدم تضييع المزيد من الوقت. ونعتقد أننا تشاورنا بما فيه الكفاية. لقد آن للمؤتمر أن يخرج من حالة الجمود. وأن لنا نحن أن نبين أننا نستطيع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يتجاوز حتى مسألة اتخاذ قرار بشأن إنشاء هيئات فرعية. ويود وفد بلدي أن يشجع جميع الزملاء على إبداء أقصى قدر من المرونة وحس التعاون البناء.

وكما أكد وزير بلدي في وقت سابق من هذا الأسبوع، لا يوجد عذر يبرر التقاعس عن العمل في وقت نحتاج فيه أكثر من أي وقت مضى إلى أن نثبت أنه بمقدورنا المضي قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة بلجيكا الموقرة. أشكرك سيديتي على ما قلته في حق هذه الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا الموقر.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): صباح الخير، لكم جميعاً. شكراً سيدي الرئيس. لم أكن أنوي أخذ الكلمة لكنني أفعل ذلك الآن لأنني أود أن أوجه انتباهك سيدي إلى ما اعتبره مفارقة، أو بالأحرى أمراً غريباً نوعاً ما.

لقد فرغنا للتو من جزء رفيع المستوى هذا الأسبوع - أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء - استمعت خلاله بعناية إلى ما قاله كل متكلم في الأيام الثلاثة. سيدي الرئيس، لقد دعا كل المتكلمين، بلا استثناء، إلى استئناف العمل ومع ذلك، ها نحن نجد أنفسنا، بعد مرور 24 ساعة، في الوضع نفسه، وهو وضع يمثل في نهاية المطاف تعددية للأطراف غير فعالة.

ولا أعلم كثيراً كيف يمكن أن نفسر هذا الواقع. إن ذلك حيرني قليلاً، وأشعربي بأن الرغبة في أن نفهم بعضنا بعضاً منعدمة، وهذا شعور مزعج. وربما لا تكون هناك رغبة في إيجاد حلول توفيقية. وربما نكون أيضاً راغبين في الحصول على كل شيء مرة واحدة، وهي مجازفة قد نخرج منها بلا شيء. إنها تعددية للأطراف غير فعالة.

ولا أعتقد أن هذا الوضع مفيد لهذا المنتدى. بل أنا مقتنع بأنه ليس كذلك. وأقول بصراحة تامة إنني مقتنع بأن بمقدورنا أن نتصرف بشكل مختلف. وبمقدورنا، كما قلت سيدي، في ملاحظاتك الاستهلاكية، أن نجري محادثة عادية فيما بيننا كمختصين. وأنا أتكلم بصراحة لأن وفد بلدي، بكل أمانة، مقتنع تماماً بأن ما نفعله عملياً لن يتغير، سواء اتفقنا أو لم نتفق على صيغة المقترح الوارد في الوثيقة CD/WP.626/Rev.1 أو CD/WP.626/Rev.2 أو CD/WP.626/Rev.3.

ونحن في هذه الحال نتخبط في التفاصيل، الأمر الذي يمنعنا من القيام بما ينبغي، أي الشروع في عملنا الجوهري. فكلنا خبراء في هذه القاعة. وكلنا مختصون فنيون، ومع ذلك نهدر ما نملكه من مهارات في هذه المناقشات الإجرائية التي لا تنتهي ولا تفيد شيئاً في النهوض بقضية نزع السلاح.

وأنا أدرك أن كل ما قلته لا طائل منه في نهاية المطاف، فأن تكون وحدك على حق يعني أنك مخطئ. ونحن بحاجة إلى توافق في الآراء. وأنا أحترم جميع المواقف، بطبيعة الحال، ولكنني أدعو مع ذلك، إلى التحلي بالواقعية. ومن واجبنا جميعاً أن ندعم الرئاسة، ولتعلم، سيدي الرئيس، أن وفد بلدي أكد منذ بداية هذه الدورة أنه سيتحلى بالمرونة وهو على استعداد لدعمك. ومرة أخرى، أشكرك وأشكر جميع الرؤساء الستة لهذه الدورة على جهودكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير فرنسا.

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد مارتينيس رويس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. لقد استمعت إلى ملاحظات الوفود لمعرفة مختلف المواقف التي تتبناها الدول الأعضاء ولتبيّن ما إذا كانت الأسباب التي أدت إلى تغيير النهج المتبع في مشروع المقترح ستوضح أكثر. وقد قلت سيدي، حسبما فهمت، إن الأسباب واضحة، ولكن للأسف ما يبدو واضحاً للبعض ليس كذلك بالنسبة للآخرين، خاصة عندما لا تشارك بعض الوفود في المشاورات. ونحن ندرك أن بعض مشاريع التعديلات قد

أدخلت على المقترح الجزائري فيما يتعلق بصيغة الفقرة الثانية من المنطوق والتوازن المواضيعي بين الهيئات الفرعية. ونعلم أن عملاً قد أنجز بشأن تلك التعديلات ونود أن نعرف المزيد عن البدائل المختلفة التي نُظر فيها. وأسأل هذا السؤال باحترام تام، وبالطبع، أتوقع إجابة محترمة.

إننا نفهم من مقترح سيدي أن هذه النسخة الأخيرة من الوثيقة هي اقتباس لما ورد في نص عام 2018؛ غير أن ذلك المقرر اتخذ في سياق محدد. ومن الواضح، بالنسبة لوفد بلدي، أن مؤتمر نزع السلاح، والجمعية العامة، في قرارها A/RES/73/81، كلاهما رأى أن المؤتمر لم يتفق على برنامج عمل عام 2018. ويمكننا، بالطبع، أن نناقش الأسباب، ولكن إذا كان الهدف، كما قالت مختلف رئاسات هذه الدورة وعدة وفود، هو استئناف المناقشات الموضوعية على أساس عدم وجود سياق لإجراء المفاوضات في هذا الوقت - وقد تكون للوفود آراء مختلفة في هذا الصدد - فإن زيادة تعقيد المناقشات بفتح حوار كامل لمناقشة ما ينبغي أن يكون عليه برنامج العمل، أو حتى التفسيرات المختلفة لمعنى التفاوض لدى الأعضاء، لا يمكن اعتباره تعزيزاً لذلك الهدف.

ويرى وفد بلدي أنه إذا كان مسار العمل المقترح هو استئناف أعمال عام 2018، فلنتفق على أن هذا هو الإجراء الذي سيُتبع ونقر، كما ورد في الوثيقة CD/2166 التي قدمتها المملكة المتحدة العام الماضي وفي الصيغ السابقة للوثيقة CD/WP.626/Rev.2، بأن ثمة حاجة إلى تحسين ولاية هذه الهيئات الفرعية وبأنه لا ينبغي لها أن تكتفي فقط بتكرار نمط ما من أنماط صنع القرار، بل يتعين تكييفها في ضوء ما حدث في الممارسة السابقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً. وللتوضيح، ما أشرت إليه بالأسباب الواضحة المقصود منه أن الخزمة السابقة لم تُعتمد وبدا جلياً من المناقشات التي جرت حينها أن الاتفاق بشأنها كان غير ممكن. فهذا ما كنت أعنيه عندما ذكرت أن هناك أسباباً واضحة لعدم قبول تلك الخزمة.
(تكلم بالإنكليزية):

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان المؤقت.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة خلال رئاستك، فأسمح لي باغتنام هذه الفرصة لتهنئتك على توليك هذه المسؤولية الهامة. وأشكرك على الاقتراح المنقح وأقدر المشاورات المكثفة التي أجريتها. وأشكرك أيضاً على إتاحة الفرصة للأعضاء للتفكير في المقترح المقدم. فالتزامك وعملك الشاق سيدي، إضافة إلى الدعم القدير من فريقك الممتاز، كلها أمور تقربنا من استئناف العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، لعلك تتذكر من مناقشاتنا خلال الأسابيع القليلة الماضية أن العديد من الأعضاء دعوا إلى اتباع نهج عملي ومتوازن في عملنا. وإني أؤكد، ونحن نسعى إلى إيجاد حل، أهمية التحلي بالواقعية والتوازن في جهودنا. وهذا الأمر يقتضي منا النظر إلى الأمور كما هي وليس كما نتمنى أن تكون أو ينبغي لها أن تكون. ومن الحقائق التي أشرت إليها في هذه القاعة عدم وجود توافق للآراء فيما يتعلق ببدء مفاوضات بشأن أي مسألة من المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وكما شهدنا في الأسابيع القليلة الماضية، ما فتئنا نواجه صعوبات جمة منعنا حتى من مجرد الاتفاق على الجانب العملي والإجرائي. نحن ندرك تماماً أن وثيقة عام 2018 كانت مقترحةً توفيقياً. فهو لا يمس أي خطوط حمراء، لكنه لا يلي تماماً تطلعات أي عضو، ولا يعكس هدفنا النهائي الذي يظل نزع السلاح النووي.

ونرى أن مقترحك اعترافاً بما وصلت إليه الأمور. ولهذا السبب، يظل هذا المقترح الخيار العملي الوحيد إلى أن تتمكن من معالجة الأمور الواقعية الأكبر التي تحكم عملنا. ويمكننا مساندة ذلك.

ويجب علينا مع ذلك، في سياق ما نضطلع به من عمل، الاستمرار في ضمان تعاملنا مع كل بند من بنود جدول الأعمال بصورة تقوم على المعالجة نفسها والأفضلية نفسها. ولا يزال اتباع نهج موضوعي، خال من المفاهيم الاعتباطية أو الذاتية، أمراً أساسياً. ومن الأهمية بمكان أيضاً معالجة الشواغل المشروعة لجميع الوفود. وينبغي كذلك أن يظل عملنا شاملاً وعملياً ومتوازناً.

سيدي الرئيس، هذه هي الروح التي نختدي بها لتقييم مقترحك بشأن إجراء مداوات مماثلة لمداوات الهيئات الفرعية في عام 2018. والأکید أن هذا ليس الحل الأمثل، لكنه سيحظى بموافقتنا في ظل هذه الظروف. ومن شأن هذه العملية - أي المداوات في الهيئات الفرعية - أن تساعدنا على التوصل إلى فهم أفضل لمختلف وجهات النظر، واستكشاف مجالات تقاطعها، وتحديد اختلافاتها الرئيسية. ومن شأنها أيضاً أن تتيح لنا الفرصة لتكييف عملنا بغرض الاستجابة للتحديات المعاصرة التي تشكل بيئتنا.

ويتطلع وفدي إلى المزيد من المشاركة البناءة، ويؤكد من جديد التزامه بمواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل يحظى بموافقة جميع أعضاء المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان الموقر. والكلمة الآن لسفير هولندا الموقر.

السيد غابرييلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. استمع وفدي اليوم إلى البيانات بالاهتمام الكبير نفسه الذي استمعنا به جميعاً إلى بيانات الوزراء الذين حضروا معنا هنا في بداية هذا الأسبوع. ومثل زميلي الفرنسي، أشعر بقدر من الارتباك والحيرة مما سماه مفارقة. وكما قلت، دامت محادثتنا بشأن هذا الموضوع 1 600 ساعة، وأنت، بصفتك الرئيس الجديد، محوّل مهمة وضع برنامج عمل ومواصلة الجهود المتأنية التي بذها السفير الجزائري.

وعلى غرار ما أشار إليه آخرون، هيمنت على الجزء الرفيع المستوى رسالة تدعو إلى استئناف هذه الهيئة عملها. وهذا ما يحاول جميع الرؤساء الستة لهذه الدورة فعله. وينبغي ألا نقلل من أهمية الجهد الذي تبذله ستة بلدان مختلفة من مناطق مختلفة راهنت على مكائنها لكي تحمل مؤتمر نزع السلاح على بدء عمله من جديد.

في العام الماضي، قدم وفدي ورقة عمل معنونة "العودة إلى الأساس - برنامج العمل" لتذكير هذه الهيئة بأن برنامج العمل لا يعدو كونه أداة للتخطيط. وقد تجلّى ذلك بوضوح في تجميع ضم أكثر من 20 صفحة تلقيناه من الأمانة وتقاسمه الكثيرون في هذه القاعة.

وتحت القيادة الممتازة للجزائر في بداية هذا العام، ويفضل الجهود المشتركة التي بذها الرؤساء الستة، زوّدنا بخطة هذه الدورة، وذلك على النحو الوارد في الجزء الأول من مشروع برنامج العمل. وبناء على طلب الكثير من الوفود، أضيفت هيئات فرعية وجهة تنسيق معنية بتحسين أداء المؤتمر وفعاليتها إلى حزمة التدابير. وتفاوضت الرئاسات الست جميعها على هذه الحزمة بطريقة شفافة ومفتوحة وشاملة وبحسن نية في جلسات رسمية وغير رسمية. وقد كان بإمكاننا التوصل إلى توافق للآراء بشأن هذه الحزمة لو لم ترفضه قلة من البلدان، وهي ثلاثة بلدان في الواقع. ولهذا السبب، نجد أنفسنا في هذا الوضع اليوم.

سيدي الرئيس، قدمت مقترحاً جديداً يستند إلى المقرر المعتمد بتوافق الآراء في عام 2018. وذكر بعض الوفود أننا وصلنا إلى طريق مسدود منذ 22 سنة خلت، لكننا تمكنا من تحقيق بعض التقدم في عملنا في عام 2018. وكان لدينا خمس هيئات فرعية، تمكنت أربع منها من اعتماد تقارير بتوافق للآراء. وعلى هذا الأساس، أعرب سيدي الرئيس عن تأييدي الكامل لما أعربت عنه في بداية هذه الجلسة بشأن الإجراء. وأتفق كذلك مع الوفود التي أشارت إلى أنه ينبغي للمؤتمر ألا يضع المزيد

من الوقت. ولهذا السبب، لا أؤيد عقد المزيد من المشاورات غير الرسمية فيما يتعلق بالإجراء. وبطبيعة الحال، القرار قرارك سيدي الرئيس، لكن ينبغي ألا ننتظر طويلاً قبل اعتماد حزمة التدابير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا الموقر. وشكراً على كلماتك بشأن هذه الرئاسة. وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيدي الرئيس. سأكون مختصراً في مداخلتني. أود الاقتراح، بهدف الاستماع لآراء الوفود ومشاغلها بحرية وإتاحة المجال لتكوين صورة أفضل حول ردود الأفعال ولتبادل الآراء، تحويل الجلسة إلى جلسة غير رسمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر. أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج الموقرة.

السيدة سيرفينكا (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أشكر فريقك وجميع رؤساء هذه الدورة على عملكم من أجل التوصل إلى توافق للآراء.

أخذت الكلمة لأكرر الدعوات التي وُجّهت اليوم لدعم حزمة التدابير المعروضة علينا لكي نتمكن من استئناف عملنا الجماعي. لم يعد بوسعنا إضاعة المزيد من الوقت. لقد طالبت سيدي بإعمال بعض المنطق السليم، وطلب إلينا سلفك، السفير الجزائري، بالألا نسمح بأن يصبح الحل الأفضل عدواً للحل الجيد. وأعتقد أن هناك الكثير من الحكمة في تناول هذين الأمرين مجتمعين.

قد لا يكون ما هو مطروح الآن مثالياً من وجهة نظر أي من فرادى الوفود، لكنه لا يخلو من فائدة. فهو من الأمور الممكنة، ومن شأنه أن يعيدنا إلى عملنا. وهذا في حد ذاته أمر يستحق المحاولة بعد كل هذه السنوات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة النرويج الموقرة. وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا الموقر.

السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود تأييد فكرة زميلي السوري الموقر. وربما حان الوقت لكي ننتقل إلى جلسة غير رسمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جنوب أفريقيا الموقر. وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي الموقر.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صباح الخير، أيتها الزميلات والزملاء الموقرين. أود أيضاً الإعراب عن شكري للرئاسة الأرجنتينية على عملها، وعلى الجهود التي بذلتها الرئاسة والرؤساء الستة لدورة عام 2020 لإيجاد تسوية تمكننا من استئناف العمل الموضوعي في مؤتمرنا.

ويبدو لي أن من المهم استيعاب أننا نحاول إنجاز مهمتين هنا: مهمة "قصوى" ومهمة "دنيا". وتمثل المهمة "القصوى" في بدء مفاوضات لوضع اتفاقات دولية ملزمة قانوناً بشأن المسائل المحددة الواردة في جدول أعمال المؤتمر. وتمثل المهمة "الدنيا" في الشروع بطريقة ما في العمل الموضوعي في المؤتمر على افتراض أننا وبكل وضوح غير قادرين على التوصل إلى تسوية بشأن إطلاق عملية التفاوض.

وفيما يتعلق بتنفيذ المهمة "الدنيا"، يؤيد الوفد الروسي تأييداً تاماً نهجك، سيدي الرئيس، وهو الاعتماد على مقرر عام 2018. ومع ذلك، أرى أنه في حال استنادنا إلى الوثائق والمقررات الصادرة في عام 2018، فسيتعين علينا أن نكون متسقين، ونحجم عن محاولة منح هذه المقررات مركزاً جديداً، أي اعتبارها برنامج عمل. ففي حال منحنا مقررات عام 2018 مركزاً جديداً، سنكون قد

ضللنا المجتمع الدولي، إذ سترفع مستوى التوقعات إزاء عملنا، وسيتوقع الجميع تحقيق نتائج حقيقية في شكل صكوك دولية ملزمة قانوناً جاهزة لاعتمادها وإبرامها. وللأسف، ليس هذا ما تناولناه في وثائق عام 2018 والحزمة التي طُرحت. فهي تتعلق بمواصلة المناقشات المتعمقة التي تتمحور حول الهيئات الفرعية. ويبدو لي أن هذا النهج المتمثل في الارتقاء بمركز المقررات التي أُنقِص عليها بتوافق الآراء لكنها لم تصل بعد إلى درجة الانسجام مع فهمنا لبرنامج العمل، ينطوي على مخاطر بالنسبة لأنشطتنا المقبلة، وأنشطة الدورة المقبلة، والأنشطة اللاحقة.

وأنا ممتن لزميلي وصديقي العزيز السفير هوانغ على بيانه الحماسي. وضعنا مفارقة حقيقية: جميع المسؤولين الرفيعي المستوى الذين أخذوا الكلمة أثناء الجزء رفيع المستوى تحدثوا عن الحاجة إلى إطلاق أنشطة المؤتمر وما إلى ذلك من الأمور؛ ومع ذلك، لم يدعُ أي منهم إلى تجاهل النظام الداخلي، أو إطلاق عملنا في المؤتمر على حساب ولايته. بل شددوا جميعاً على ضرورة بدء أعمال المؤتمر أو استئناف أنشطته وفقاً لولايته. وهذا هو المتوقع منا. المفارقة تظل قائمة، لكن الحاجة تدعو إلى موضوعية حقيقية.

وقيل أيضاً إنه ينبغي ألا تنورط في التفاصيل، لكن وبصراحة، إذا كان المقرر غير المتوازن يشكّل تفصيلاً ينبغي ألا تنورط فيها، فما الذي يمكن أن يكون أساساً لمناقشتنا، وللمناقش بشأن حزمة المقترحات؟ وما هي التفاصيل التي نتحدث عنها بالضبط؟ وعلاوة على ذلك، إذا لم يكن مركز الوثيقة واضحاً لنا بعد، أو على الأقل غير واضح للاتحاد الروسي، فهل ينبغي لنا تجاهل هذه التفاصيل في سعينا إلى اعتماد الوثيقة؟

أود أن تفهموني بشكل صحيح. يؤيد الاتحاد الروسي تأييداً تاماً جميع الجهود الرامية إلى استئناف العمل الموضوعي. ونحن مستعدون للنظر في أي مقترح يقربنا من بدء عملية التفاوض، فلنكن إذن واقعيين وتنصرف وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر وولايته على حد سواء.

وثمة شيء آخر كنت محقاً في الإشارة إليه سيدي الرئيس مؤداه أن علينا التزاماً باعتماد برنامج عملنا وفقاً للنظام الداخلي. صحيح، هذا هو التزامنا بطبيعة الحال؛ لكن يقع علينا أيضاً التزام أسمى، تفرضه علينا عضويتنا في المؤتمر وولايته، ألا وهو التفاوض؛ وفي حال أغفلنا هذا الالتزام، واتفقنا ببساطة على إجراء مناقشات واعتبرنا ذلك برنامج عمل، وأنه العمل الحقيقي للمؤتمر، فإن الأمر سينتهي بنا في واقع الأمر إلى أن نُتهم بخداع المجتمع الدولي وعدم الوفاء بالتزاماتنا. وهذا ما نريد تفاديته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر. أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا الموقر.

السيد توموف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. زميلاتي زملائي الأعزاء، علينا تذكير أنفسنا بأننا شهدنا في هذا العام نهجاً جديداً تماماً تجاه عملنا. فقد أعربت الوفود جميعها عن إعجابها وأنتت على عمل الرئاستين الجزائرية والأرجنتينية والنهج الجماعي للرؤساء الستة لعام 2020، إضافة إلى آخر رئيس لعام 2019 وأول رئيس لعام 2021. ومع ذلك، لم نتوصل بعد إلى أي توافق للآراء، ويبدو أنه بغض النظر عن الحجج أو الأسباب المقدمة، لا زلنا نُصر على خيار عدم المضي قدماً والرضوخ والتسليم بالفشل.

علينا تذكير أنفسنا بأن الوقت يمر، وأنا وصلنا بالفعل إلى نهاية شباب/فبراير. ونحن متفقون جميعاً على أن ليس لنا عذر للتعاس أو الإسهام في الفشل. دعونا إذن نستفيد إلى أقصى حد ممكن من نهج الفريق الجديد الذي نشهده، ولنبحث عن حلول بدلاً من الحجج المقدمة ضد ما يُقترح من وسائل للمضي قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير بلغاريا الموقر. ممثل كندا الموقر، لك الكلمة.

السيد ديفيدسن (كندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أشكر على كل جهودك، وجهود فريقك، وجهود الرؤساء الستة لدورة عام 2020 بدءاً من رئاسة الجزائر، والآن في ظل رئاستك.

لقد أخذت الكلمة على مضض لأنني أشعر بأن الوفود أصبحت مستقطبة بعض الشيء، ولا أريد الإسهام في ذلك. بيد أنني أرى أن من الضروري تحديد موقف كندا بطريقة رسمية. قبل أسبوعين، كنا سنقبل المقترح الذي قدمته الجزائر والداعي إلى إنشاء هيئات فرعية، وعملية تقودها سويسرا لدراسة أساليب العمل من خلال سلسلة من المشاورات. ولا نزال على استعداد إلى حد بعيد لقبول هذا المقترح.

نحن نفهم ونرى الفرق بين النصين. ونتفق على أن الصيغة السابقة لمشروع برنامج العمل انتهت قبل أسبوعين. وقد كانت ثمة اعتراضات عليها، ولا يبدو أن هناك طريقة للالتفاف على تلك الاعتراضات. ومنذئذ، قدمت سيدي مقترحاً بحسن نية. لكنني أعلم أن ثمة زميلات وزملاء شعروا بأنه لم يتوافر لهم الوقت الكافي لمناقشته في هذه القاعة. ولهذا السبب أضحت هذه الجلسة ضرورية ومفيدة، ويسرني أنك أدرجتها في جدول الأعمال.

ومع ذلك، لا أزال أشعر بالقلق لأن الرئاسة الجزائرية اقترحت، من حيث الجوهر، حزمة ذات شقين، وفعلت أنت سيدي الشيء نفسه. فقد تغيرت العبارات ولم يتغير جوهر أو روح ما هو معروض علينا. وفي حال كانت لدى الوفود مسائل بعينها تريد إثارتها، بطريقة رسمية أو غير رسمية، فدعها بالتأكيد تفعل ذلك. لكن ينبغي للذين أشاروا إلى أن مشروع برنامج العمل هو شيء ملموس يمكن البناء عليه للاستمرار في عملنا وفي الدفع ببطء بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح داخل هذه الهيئة خلال عام 2020 أن ينظروا فيما نسعى إليه. وأوضح باكستان جليلاً أنه لا يمكن إجراء مفاوضات، ونحن نتفق مع هذا التقييم. وأعتقد أن الجميع في هذه القاعة يتفق مع هذا التقييم. وينبغي لنا إذن أن نسأل أنفسنا عن أفضل شيء يمكن الاضطلاع به مستقبلاً. ولا يعتقد وفدي أنه لم يعد ثمة ما يمكن عمله خلال ما تبقى من الدورة.

كانت الحزمة التي اقترحت وأتفق على جوهرها في نهاية الرئاسة الجزائرية ترمي إلى إنشاء هيئات فرعية. وهو ما اقترحتّه مجدداً أنت سيدي الرئيس. ومع ذلك، تستعصي على فهمنا بعض الشواغل التي أعرب عنها زملاؤنا وزميلاتنا، لأننا لم ندرسها بالتفصيل. لربما توصلنا إلى تفاهم أفضل من خلال مناقشاتنا غير الرسمية، إذا ما احتجنا إلى المزيد من الوقت لمناقشة هذا الأمر للاتفاق بشأنه. لكننا نشعر بدورنا بأن ثمة مفارقة، وأن المناقشات أصبحت مربكة.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي قدمتها روسيا، لا أرى تماماً أن مضمون هذا المشروع المنقح هو نفسه ما جاء في حزمة عام 2018. لقد أعدت سيدي الرئيس تدوير عبارات وفقرات كانت ذات أهمية في عام 2018، وقد لا تزال كذلك في عام 2020. ومع ذلك، فأنت تقدم أيضاً الأمور جميعها إلى المؤتمر دفعة واحدة - جزآن، وجدول أعمال، ومنسقون. في عام 2018، قُدمت ثلاث رئاسات الأمور نفسها تدريجياً على مدى 12 أسبوعاً. وفي هذا العام، تسير العملية بوتيرة أسرع بكثير، وبشكل عام توصلنا إلى اتفاق بوتيرة أسرع بكثير أيضاً. ومن الواضح أن حزمة التدابير تتألف من برنامج عمل، إذ تتضمن كل ما يعتمز المؤتمر الاضطلاع به طوال العام. ولم يكن ذلك ما اقترح في المقرر المعتمد في نهاية رئاسة سري لانكا في شباط/فبراير 2018، كما يتضح من الوثيقة CD/2119. وتطلب الوصول إلى مرحلة مماثلة لما نحن فيه الآن رئاستين اضطلعت بهما السويد وسويسرا فيما بعد. ولهذا السبب، أود القول إن من مصلحتنا تبني هذا الجهد قريباً. أشعر بالإحباط الذي يسود القاعة، ولا أريد التسبب في تعارض

بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة الـ 21 بشأن هذه المسألة. ويسعدني جداً سماع زميلاتنا وزملائنا يعربون عن شواغلهم بالتفصيل. وعلى الرغم من أنني لا أزال أشعر بأن هذا المقترح يستند إلى مقترح الرئاسة الجزائرية، أي إنشاء هيئات فرعية وعملية تقودها سويسرا، فنحن على استعداد لقبول ما اضطلعت به الرئاسة ونؤيد مقترحها.

الرئيس: أشكر ممثل كندا الموقر، وأشكره على دعمه هذه الرئاسة. وأود توضيح أمر دُكر في مناسبات عديدة في هذه القاعة، ولربما لم يُفهم بشكل صحيح. فمن وجهة النظر الرسمية، هذه الرئاسة هي التي اقترحت في الواقع حزمة التدابير. ومع ذلك، فحزمة التدابير ليست من مسؤولية الرئاسة الأرجنتينية وحدها، كما ذكر الرئيس السابق في مناسبات عديدة. فهي حزمة قدمها الرؤساء الستة لدورة عام 2020، بمن فيهم الوفد الجزائري. وأعتقد أن من المهم مراعاة أن هذا الأمر ليس جديداً ابتدعته الرئاسة الأرجنتينية؛ فكل خطوة وكل مقرر، سواء تعلق بالمحتوى أو بالإجراء، تناقشهما الرئاسة الست جميعها وتبت فيهما. وفي كل مرة يُقدّم لي طلب من أي عضو أو منسق مجموعة إلا وأشرت إلى أنه قد يكون لي رأي في الأمر، لكنني لا أتخذ أي قرار دون التشاور مع الرؤساء الآخرين. ومن ثم أهمية توضيح مسألة أن المشروع المنقح ليس وثيقة قدمتها الرئاسة الأرجنتينية، وإنما قدمها الرؤساء الستة.

هل هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ الكلمة لوفد كوبا.

السيد ديلغادو سانشيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. أود الاستفسار عن الطريقة التي تنوي اتباعها للمضي قدماً. فهل تنتقل إلى جلسة غير رسمية، أم نواصل جلستنا العامة؟

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نواصل الجلسة العامة في الوقت الراهن.

السيد ديلغادو سانشيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة أثناء رئاستك، نود بادئ ذي بدء تهنئتك بتعيينك، ونتمنى لك كل النجاح في عملك. ونحن نقدر المشاورات الثنائية المكثفة والجهود الشخصية التي بذلتها أنت وفريقك. وكما تعلم، يحظى بلدك بدعمنا ونؤكد لك دعمنا وعملاً من أجل التوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن. ونقدر أيضاً الدعم الذي قدمته إلى مجموعة الـ 21، ودعوتك إلى عقد هذا الاجتماع للنظر في المقترحات الجديدة التي قُدمت بفضل العمل المتناسك الذي اشترك فيه الرؤساء الستة لهذه الدورة في ظل قيادتك.

ونود الإشارة الآن إلى تلك المقترحات، التي كانت نتيجة مقترح قدمه أحد الوفود كما أشرت إليه حضرتك بحق. ونود نقل بعض الأفكار إليك دعماً لجهودك الرامية إلى التوصل إلى ما يلزم من توافق للآراء. ووفقاً للوثائق التي في حوزتي، لم يعتمد مؤتمر نزع السلاح حزمة التدابير التي قدمتها الجزائر، وكان يفصله عن ذلك هامش ضيق جداً. وأعتقد أن هذا هو الشعور المشترك في هذه القاعة. وفي النهاية، لم يبق على الطاولة سوى ثلاث مسائل لم تُحل بعد. المسألة الأولى كانت بشأن عنوان ما يسمى وثيقة "برنامج العمل"، التي رأى بعض الوفود ضرورة تغييره لأن ما يجري اعتماده، في رأيها، ليس برنامج عمل حقيقياً. أما بالنسبة لكوبا، فقد كنا على استعداد لاعتماد المشروع دون أي تغيير لعنوانه.

والمسألة الثانية الأكثر تعقيداً مردّها أنه كان ثمة شعورٌ بأنه ينبغي لنا بذل جهد أكبر لتعزيز الولاية التفاوضية بالصيغة التي قدمها الرؤساء الستة في ظل الرئاسة الجزائرية. وفي هذا الصدد، كانت هناك دعوات إلى تعزيز الفقرة الثانية من المنطوق؛ والعمل على الإشارة إلى الهيئة الفرعية 2 في مشروع المقرر المتعلق بتنفيذ برنامج العمل؛ بل اقترحت في هذه القاعة، ومن باب المرونة، إمكانية قبول صيغة

أخف في برنامج العمل شريطة ألا تعالج حزمة التدابير مسألة أساليب العمل، التي يعلم الجميع أنها إجرائية وليست موضوعية، ولا تندرج من ثم في إطار أي بند من بنود جدول الأعمال.

وتشير المسألة الثالثة، وفقاً لملاحظتنا، إلى ضرورة تعزيز الصياغة الواردة في العمود الثالث من جدول مشروع المقرر المتعلق بتنفيذ برنامج العمل.

لقد خرجنا من الاجتماع الأخير في ظل الرئاسة الجزائرية يحدونا الأمل في أن تكون الصياغة اللغوية الحل الشافي. فقد فهمنا أن هناك حلاً لمسألة عنوان وثيقة "برنامج العمل"، وأنه رغم صعوبة، وربما استحالة، إيجاد حل للمسألة الثانية - أي مسألة تعزيز الولاية التفاوضية - كان بإمكاننا التوصل إلى هذا الحل من طريق العمل على الصياغة الواردة في العمود الثالث من جدول مشروع المقرر المتعلق بالتنفيذ. واعتقدنا أن هذا الخيار قد يكون الحل الذي يسمح لنا باعتماد حزمة توافقية نحن في أمس الحاجة إليها. واعتقدنا أن تعزيز الصياغة المتعلقة بالهيئتين الفرعيتين 1 و 3، لا سيما إبراز التقدم المحرز في عام 2018 فيما يتعلق بتحديد العناصر الرئيسية التي ستناقش في كل هيئة فرعية، قد يكون كافياً. واعتقدنا أن هذا قد يُسفر عن نتيجة إيجابية.

ومع ذلك، يبدو أن أحد الأعضاء، وهو يتصرف بأفضل النوايا، اقترح في مشاورة غير رسمية العودة إلى صيغة عام 2018، وأن الرؤساء الستة للدورة فهموا أن ذلك قد يكون خياراً؛ وبعبارة أخرى، الرجوع بنا عامين إلى الوراء. واستناداً إلى هذا السيناريو، نود الإشارة إلى أنه في عام 2018 لم تكن هناك أي حزمة تدابير بشأن إجراء لتحسين أساليب عمل المؤتمر، وأن الوفود التي قبلت مقرر عام 2018 فعلت ذلك في سياق مختلف تماماً. وأعرب العديد من الوفود، عند الموافقة على هذا المقرر، في الواقع عن تحفظات وشواغل مفادها أننا بصدد تغيير طبيعة المؤتمر بتحويله إلى هيئة تداولية، بدلاً من أن يكون هيئة تفاوضية على النحو المحدد في ولايته.

ونرى أن تناول مسألة أساليب العمل هذا العام سيزيد من الشواغل نفسها التي أعرب عنها قبل عامين. ولا أرى أن من المفيد للوفود البدء في الدفع بالوضع قدماً أو إضفاء حالة من الاستقطاب عليه، لأنني لا أعتقد أن المغالبة ستفقدنا إلى نتيجة مختلفة عما نعرفه منذ 24 عاماً. ولهذا السبب، ستعمل كوبا معك بشكل وثيق وبناء.

ونعتقد أنه ينبغي لنا انتهاز هذه اللحظة التي دعوتنا إليها بحكمة للتفكير معاً في أفضل حل للمضي قدماً. لقد استمعت بعناية إلى زميلاتي وزملائي، واستناداً إلى ما سمعت، ثمة سؤالان رئيسيان ينبغي طرحهما على أنفسنا اليوم. الأول هو ما إذا كانت هذه المقترحات الجديدة تستجيب للمسائل التي حالت دون اعتماد حزمة التدابير التي قدمتها الجزائر قبل أسبوعين، وما إذا كنا من ثم نقترّب من توافق للآراء أو نبتعد عنه أكثر.

وعُيّن عنوان "برنامج العمل"، وأصبح السؤال الثاني من ثم هو ما إذا كان مشروع المقترح الجديد يعزز الصياغة المتعلقة بالولاية التفاوضية أو يضعفها لأنه يقتبس صياغة عام 2018. وتتفادى صياغة عام 2018 النقاط المستعصية التي أثّرت هذا العام. فعلى سبيل المثال، أتذكر أن بعض الشواغل أثّرت بشأن الصياغة المتعلقة بالهيئة الفرعية 5 الواردة في مشروع المقرر الذي يتناول مسألة التنفيذ. غير أنه بالعودة إلى قرار عام 2018، يجري الأخذ الآن بالصيغة نفسها في برنامج العمل.

وثمة سؤال آخر قد يُطرح بشأن وضعنا الراهن هو ما إذا كانت هذه المقترحات الجديدة تكشف عن حزمة تشمل مسألة أساليب العمل. ونؤيد بقوة الجهود المشتركة للرؤساء الستة، التي بدأت في ظل الرئاسة الجزائرية واستمرت في ظل قيادتك الحكيمة سيدي الرئيس. ولكننا نشعر بالقلق، ونقول هذا باسمي روح من التعاون، من أن الدفع في الاتجاه الخطأ سيكسر توافق الآراء الهش والمتوازن الذي نرى أننا

ما فتئنا نبنيه هذا العام، سواء في ظل الرئاسة الجزائرية أو في ظل رئاستك. نحن لسنا في عام 2018 والمقترحات المطروحة ليست هي نفسها كما في عام 2018.

نرى أنه يجب علينا تفادي أن تعطل بعض الوفود بيان الرئاسة بشأن أساليب العمل، بينما تعطل وفود أخرى برنامج العمل لأن شواغلها لم تُفهم. ففي مثل هذا السيناريو، نعتقد أن ثمة موقفين متطرفين في المجلس سيلتقيان لأول مرة لمنعنا من تحقيق ما نتوخاه. يجب علينا العمل من أجل صيغة يريح بها الجميع، وليس صيغة يخسر بها الجميع. ونحن نقف معك سيدي الرئيس واثقين في أنك ستبذل قصارى جهدك للتقريب بين مواقف جميع الدول الأعضاء. وكُن على يقين أن كوبا ستدعمك في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل كوبا. أعتقد أن بيانك، الذي قدمت فيه سرداً لتسلسل الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة وثيق الصلة بالموضوع. ومن المهم أن نلاحظ، كما أشرت، أن الوفد الكوبي كان لديه بعض الملاحظات بشأن حزمة التدابير التي قدمت من قبل، وقد أشرت على وجه التحديد إلى ما هي تلك الملاحظات. وهذا يقتضي بعض التفكير في الجانب المتصور والجانب الحقيقي لما حدث و. فالتصور هو أننا كنا على وشك التوصل إلى توافق للآراء بشأن حزمة التدابير. لكن الواقع هو أننا لم نكن قريبين جداً من ذلك لأنه، وبعد عرض تلك الحزمة والنظر فيها في هذه القاعة وبعد إثارة اعتراضات عليها، بُذلت جهودٌ حثيثة مع الوفود القليلة التي قدمت ملاحظات في محاولة للاقترب إلى نص بتوافق الآراء.

أقول هذا لتوضيح أننا لم نصل إلى وضعنا الراهن دون محاولة السير على طريق توافق الآراء؛ لقد فعلنا ذلك بتطبيق ما يشبه التحليل التفسيري تقريباً، أي تحليل النص المقدم كلمة كلمة. وتمكننا بهذه الطريقة من ملاحظة نشوء عدد من الاختلافات، إلى جانب عدد من المقترحات التي انتهت جميعها أيضاً إلى اختلافات كبيرة، في سعينا إلى بناء هيكل تعاوني. وكانت هذه الاختلافات كبيرة لدرجة أنه استحال علينا التوصل إلى اتفاق بإدخال تعديلات طفيفة أو صغيرة عليه. وأود الإشارة إلى أن حزمة التدابير السابقة لم تناقش في هذه القاعة فحسب، بل ظلت أيضاً موضوع مناقشات غير رسمية سعت إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الوفود التي قدمت هذه الملاحظات. وللأسف لم يكن ذلك ممكناً، ولهذا السبب جرى البحث عن خيارات وبدائل أخرى. وتتمثل فكرة الرؤساء الستة لهذه الدورة - وهي فكرة طرحها في الأصل أحد الوفود واعتمدها الرؤساء الستة في وقت لاحق بأفضل النوايا - في بحث العبارات التي حصل الاتفاق عليها فيما مضى لجعلها أساساً لإيجاد أرضية مشتركة. ومن المهم مراعاة أن الأمر لم يكن مجرد حالة تقتضي طي صفحة مقترح والانتقال إلى صفحة مقترح آخر. فقد بُذلت في الواقع جهود كثيرة للتقريب بين المواقف، لكن لم يكن ذلك ممكناً للأسف.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا الموقر.

السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. لما كانت هذه المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستك، أرجو أن تسمح لي بتهنئتك على تقلدك لهذا المنصب. واسمح لي أيضاً أن أشكر وأشكر الرؤساء الآخرين في هذه الدورة على جهودكم الكبيرة. وأود أيضاً أن أشكر على الفرصة التي أتاحت اليوم لجميع الوفود لإجراء مشاورات شاملة وشفافة بشأن حزمة التدابير، وهو ما أتاح لها فرصة الإعراب عن آرائها.

موقف سويسرا، كما ذكرنا عدة مرات، هو أن الأمر سيكون مثالياً لو كنا قادرين على بدء المفاوضات. لكن هذا الأمر غير ممكن في الوقت الراهن. لقد كنا على وشك التوصل إلى توافق للآراء قبل أسبوعين، وكان بوسعنا تأييد المقترح الذي قدمته الرئاسة الجزائرية. واليوم، يمكننا تأييد الحزمة المنقحة.

وإذا نظرنا إلى تاريخ المؤتمر، لم يكن هناك غير برنامج عمل واحد حظي بولاية تفاوضية واضحة؛ ولهذا السبب، يؤيد وفدي الوثيقة المقدمة بوصفها برنامج عمل، ويعتبرها أساساً للمضي قدماً. ومن شأن اعتماد برنامج عمل اليوم أن يكون إشارة إلى أن يمضي المؤتمر قدماً بطريقة عملية.

والحاقاً بما ذكرنا، نفهم أيضاً أن بعض الوفود تود اتخاذ موقف أكثر تفصيلاً، ونحن مستعدون، إذا لزم الأمر، لدعم عقد مشاورات غير رسمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا الموقر. هل هناك أي وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر، لك الكلمة.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أعتذر لتناول الكلمة مرة أخرى. لا أنوي التطرق إلى جوهر النص الجديد، لكنني أود تسجيل ثلاث نقاط. أولاً، اتخذت قرارات عام 2018 في سياق مختلف تماماً، وعلينا أن نراعي ذلك السياق. ثانياً، لم تُعرض أي حزمة تدابير على نظرنا في عام 2018؛ فلم يكن هناك سوى مقررين. وثالثاً، عُذِل نص مُقرّر عام 2018 فاختلف العنوان واختلفت فقرات الديباجة في النص الجديد الذي اقترحه سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر. ممثل الاتحاد الروسي الموقر، لك الكلمة.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود الإشارة، سيدي الرئيس، إلى أن لدى الاتحاد الروسي عدداً من التعليقات على الوثائق التي قدمتها حضرتك. وهي تتعلق بالديباجة، وبالفرع الذي يتضمن الجدول الزمني للجلسات، والجزء المتعلق بالمنطوق، والوثيقة التي تتضمن الجدول الزمني لأنشطة الهيئات الفرعية. ونحن على استعداد لتقديم هذه التعليقات كتابةً، وليس لدينا اعتراض على إتاحتها للوفود الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر. وليس لدي أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة.

بالأمس، قدمت بعض الوفود طلبات لممارسة حقها في الرد خلال الجلسة العامة لهذا اليوم. وأود إعطاء الكلمة الآن لأول وفد على قائمتي. ممثل الاتحاد الروسي الموقر، لك الكلمة.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، نود بالفعل الاحتفاظ بمقننا في الرد على البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة، لكننا مستعدون للحديث الآن تماشياً مع توصيات أمانة المؤتمر.

أعرب زملائنا الأمريكيون في بيانهم عن عدد من الأفكار التي تقدم تفسيراً مختلفاً للوضع الراهن في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وأتُهمت روسيا مرة أخرى بأن لها نوايا عدوانية، وركز على الوضع في أوكرانيا مثلاً على ذلك.

وأود في هذا الصدد التذكير بسياسات الولايات المتحدة "المحبة للسلام" و"المحبة للإنسانية"، التي أفضت إلى المأساة التي حدثت في صربيا في عام 1997، والعراق في عام 2003، وليبيا في عام 2011، وسوريا في عام 2013. وهذه المأساة لم تنته بعد، إذ ترابط وحدات عسكرية أمريكية في سوريا بشكل غير قانوني. وبهذه الطريقة، جلبت السياسة الخارجية "المحبة للسلام" التي تنتهجها الولايات المتحدة الحزنَ والبؤسَ والموتَ ليس لفرادى الدول فحسب، بل أيضاً لمناطق بأكملها. هذا ما نود قوله فيما يتعلق بالنوايا العدوانية للاتحاد الروسي.

وإضافة إلى ذلك، قيل إن الولايات المتحدة ليست الطرف الوحيد في الصكوك الثنائية والمتعددة الأطراف السارية حالياً أو سابقاً في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وأن

الولايات المتحدة اضطرت إلى تغيير موقفها فيما يتعلق بالعديد من هذه الصكوك، والانسحاب على وجه الخصوص من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بذريعة أن روسيا والصين ما فتئتا تبنين قدراتهما العسكرية.

بالتأكيد، الولايات المتحدة ليست بالفعل الطرف الوحيد في هذه المعاهدات، لكنها الدولة الطرف الوحيدة التي انتهكت هذه المعاهدات مراراً، كما أوضحه وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، في بيانه ودعمه بحقائق. فالانسحاب من هذه المعاهدات لا يرجع إلى أن دولة أخرى تبني قدراتها العسكرية، بل إلى رغبة في اكتساب الحرية الكاملة لتحقيق السيطرة العسكرية على الدول الأخرى.

وإضافة إلى ذلك، قيل إن الولايات المتحدة لن تواصل المشاركة في صياغة الاتفاقات أو إبرامها أو تجديدها ما لم تكن واثقة من إمكانية التحقق من امتثال دول أخرى لأحكامها. فمن الواضح إذن أن هذه السياسة تفضي إلى الانحياز التام لكامل نظام الاتفاقات الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وتهدد الأمن الدولي نتيجة لذلك.

والبيانات التي أدلت بها الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً واضح على التلاعب برأي المجتمع الدولي، ومحاولة لتضليله وتحويل مسؤوليتها عن جميع أعمالها المدمرة إلى دول أخرى.

وتذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر 2018 على أعلى مستوى عن خططها لبناء قدراتها في مجال القذائف النووية. ومما يؤكد هذا الأمر أيضاً أن الولايات المتحدة أجرت، فور انسحابها من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، تجارب طيران على منظومات القذائف التي كانت محظورة من قبل بموجب هذه المعاهدة، وأعلنت أيضاً عن نشر منظومات للقذائف في عدد من المناطق. وهذا كله يبين أن الولايات المتحدة هي المسؤولة وحدها عن الأزمة الراهنة لتحديد الأسلحة، وعن ظهور تهديدات وتحديات جديدة للأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر. الوفد الثاني على قائمتي الذي يود ممارسة حقه في الرد هو المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): شكراً سيدي الرئيس. تود بعثة بلادي استخدام حق الرد، للرد على ما تضمنته كلمة رئيس الوفد الإيراني من اتهامات، وذلك خلال مشاركته في الجلسة الرفيعة المستوى.

بداية، أود الإشارة إلى أن النظام الإيراني لطالما ردّد بأنه مع مبادرات مؤتمر نزع السلاح، ويدعم الجهود الرامية لإخراج هذا المحفل التفاوضي من حالة الجمود. إلا أن إيران، وهو سلوك معتاد وتعرفه جيداً شعوب المنطقة، تقوم بعمل نقيضين في آنٍ واحد. ورأينا جميعاً كيف أفسدت إيران المبادرة الجزائرية في الفترة الأولى - مبادرة حزمة القرارات - لأسباب غير موضوعية وتتم عن استخفاف النظام الإيراني بأي جهود. فإيران غير جادة في التوصل لأي اتفاق متعدد الأطراف ما لم يتضمن الاتفاق حصولها على كل ما تطمح إليه.

ثانياً، ذكر رئيس وفد النظام الإيراني العديد من المغالطات، في هذه القاعة، لتغطية الجرائم البشعة التي يقوم بها وسطاؤهم الحوثيون في اليمن. فأود التذكير بأن المملكة لم تبادر بالحرب في اليمن بل الجماعة الأصولية الإرهابية الحوثية المدعومة من إيران هي من انقلبت على الشرعية، والرئيس الشرعي اليمني، وطردته من صنعاء ولاحقته إلى عدن لتقتله. وذلك كله لتأسيس أرضية جديدة للنفوذ الإيراني في المنطقة بحيث تساو عليها دولياً. وبناء على القرار الأممي 2216، تم إنشاء تحالف دعم الشرعية في اليمن للمساعدة باستعادة السلطة. وقد تم توثيق ذلك في وثائق الأمم المتحدة. إن إيران هي التي تدعم الجماعات الخارجة عن الدولة مثل جماعة الحوثي المتطرفة، من خلال إرسال ونقل

تكنولوجيا الصواريخ بالستية لهذه الجماعة. وهي في الوقت نفسه، تدعم جماعات متطرفة في المنطقة، مثل حزب الله وغيره من الجماعات، وتحتد الأطفال وتقصف الأبرياء في اليمن وتحاصر وتجوّع ميليشياتها كل القرى والمدن التي ترفض الانصياع إلى تعليمات الجماعة الإرهابية الحوثية. وتمتهن زرع الألغام بشكل عشوائي في كل المناطق المحررة. إضافة إلى تجنيد الأطفال ووقف قوافل المساعدات، وتسييرها إلى المناطق الموالية لها لمعاينة وتجويع من هم مع الحكومة الشرعية. كل تلك الممارسات تقوم بها إيران في كافة المناطق التي يكون لديها نفوذ فيها.

وأخيراً، سيدي الرئيس، وهو ما يثير قلق شعوب المنطقة كافة، رأينا ضبط البحرية الأمريكية، الأسبوع الماضي، السفينة الإيرانية المحملة بالصواريخ بالستية، والتي كانت متجهة للحوثي في اليمن. فهل سنشهد يوماً ما تهريب أسلحة محرمة دولياً، كيميائية أو بيولوجية، لوسطاء إيران في المنطقة؟ أرجو لفت انتباه المجتمع الدولي لذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة العربية السعودية الموقر. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وسوف ننظر بجدية وعناية في جميع الملاحظات المختلفة التي أبدأها كل وفد اليوم. تود الجمهورية العربية السورية أخذ الكلمة.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيدي الرئيس. آسف لأخذ الكلام في هذا الوقت المتأخر من الجلسة. ولو إني كنت أفضل إتاحة الفرصة لمجال أوسع لتبادل الآراء في جلسة غير رسمية، لكني، والحالة هذه، سأدلي ببعض الملاحظات، إذا سمحت لي، حول المشروع المقدم.

أولاً، بالنسبة لسياق المقرر CD/2119، فهو كان مختلفاً عن السياق الحالي ولم يكن في إطار رزمة. وقد سبق أن أوضحنا موقف وفدنا حول الرزمة خلال المشاورات غير الرسمية، سواء معك سيدي الرئيس، أو مع الرئاسة الجزائرية، وعبرنا عنه مراراً فيما مضى في الدورات الماضية. ونحن ما نزال متمسكين به.

ثانياً، بالنسبة لعنوان المشروع، تقول الفقرة 2. pp من النص المقترح: "ومن أجل تقديم برنامج عمل للمؤتمر لا يمس بأي مقترح سابق أو حالي أو مستقبلي ولا بأي مقترح أو أولوية لأي وفد". ونجد في ذلك نوعاً من التناقض مع إعطاء المقرر عنوان برنامج عمل. إن العنوان الحالي للنص المقترح لا يتسق مع مضمون المقرر كونه لا ينص على ولاية تفاوضية محددة لذلك نرى تغيير عنوان المشروع من "برنامج عمل" إلى "مقرر" على غرار ما تم العمل به في المقرر CD/2119.

وكما ذكرت في مداخلتي السابقة، نعتقد أن الانتقائية في انتقاء بعض عناصر المقرر CD/2119 وإهمال أخرى، أضر بتوازن النص. وعليه، فإننا نقترح تعديلات بهدف التأكيد على أن ولاية المؤتمر تشكل البوصلة الرئيسية لعملنا. وهي، أولاً، إضافة الفقرتين 9. pp و 11. pp من المقرر CD/2119 إلى دياجة النص المنقح، واستبدال الفقرة 4. pp من النص المنقح بالفقرة 7. pp من المقرر CD/2119. بالنسبة للفقرة 1. op من النص المقترح، نعتقد بضرورة تعزيز اللغة على نحو يجعل الولاية التفاوضية للمؤتمر في صلب عملنا الذي يمهّد له مشروع المقرر.

أشكر جهودك، سيدي الرئيس، وأعرب عن استعدادنا للتفاعل بشكل بناء وروح إيجابية معك للتوصل إلى توافق لاستئناف العمل المضموني للمؤتمر بأقرب وقت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر. الممثل الموقر لجمهورية إيران الإسلامية، لك الكلمة.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) *(تكلم بالإنكليزية)*: شكراً سيدي الرئيس. أخذت الكلمة لممارسة حقي في الرد على ما قاله ممثل النظام العربي السعودي. فمن السخيف والغريب أن يتحدث بلد لديه أحلك سجل من جرائم الحرب في المنطقة عن بلدان أخرى.

وبصرف النظر عن الجماعات الإرهابية سيدي الرئيس، أود تأكيد أن النظام السعودي هو البلد الوحيد الذي يعتبر حافلة مليئة بالطلاب هدفاً مشروعاً. وبصرف النظر عن الجماعات الإرهابية أيضاً، فجيوش النظام السعودي هو الوحيد الذي يهاجم حفل زفاف ويقتل الأبرياء. وكما ذكر، الوهابية هي الإيديولوجية التي ألهمت الجماعات الإرهابية مثل داعش وتنظيم القاعدة، وبترودولارات هذه الأنظمة هي التي مؤّلت هذه الجماعات. وبعد ما ذكرت، أشكرك سيدي الرئيس.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر. وكما ذكرت، نختتم بهذا جلستنا اليوم. ونضع في اعتبارنا جميع الملاحظات. وبمعزل عن ذلك، أود أن تكونوا على علم بأنني منفتح تماماً على المشاورات بأي شكل من الأشكال، سواء كان ذلك فردياً أو ثنائياً أو على مستوى المجموعات الإقليمية. وأود الإشارة إلى أنه في حال لم يجر الاتصال مباشرة بأي دولة عضو لسبب ما، فلها كل الحرية في الاتصال بي مباشرة. فأنا على استعداد طوال الوقت، بما في ذلك في عطلات نهاية الأسبوع، لإجراء أي مشاورات أو للاستماع إلى أي مقترحات قد ترغبون في تقديمها بشأن المسائل قيد المناقشة. تُعقد الجلسة المقبلة يوم الثلاثاء 3 آذار/مارس 2020، الساعة 15/00. وأعلن رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/20.